الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/SLO
5 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من سلوفاكيا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/SLO)

فريق الاستعراض مؤلف من:

مارتا بيردومو، البرازيل
ياسبر غوندرومان، الدانمرك
آغو كاريندي، إستونيا
دوبرت ويليامس، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
موكول سانفال، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

كما ترد الوثيقة في الشبكة العالمية World Wide Web تحت عنوان
(http://www.unfccc.de)

ملخص[1]

١- أجري الاستعراض المتعمق بين أيار/مايو ١٩٩٦ وشباط/فبراير ١٩٩٧ واشتمل على زيارة للفريق إلى براتيسلافا من ٢ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكان الفريق مؤلفاً من خبراء من فنزويلا والدانمرك وإستوانيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢- واتبعت سلوفاكيا بوجه عام في بلاغها الوطني الأول المبادئ التوجيهية المقررة لتقديم البلاغات الوطنية. كما اتبعت سلوفاكيا قدر الإمكان، لدى إعدادها قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (١٩٩٤). وهدف سلوفاكيا الوطني هو تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بمستويات الانبعاثات في عام ١٩٨٨؛ وتتوقع سلوفاكيا أن تقل انبعاثاتها في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٦ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وكانت انبعاثات غازات الدفيئة في عام ١٩٩٤ أدنى بنسبة ٢٠ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وترد السياسات والتدابير في البلاغ الوطني وتصنف حسب الغاز والقطاع، مع التركيز على قطاع الطاقة. وتستند اسقاطات طلب المستعمل النهائي على الطاقة حسب القطاع، بصرف النظر عن النقل، إلى "استراتيجية وسياسة الطاقة لجمهورية سلوفاكيا حتى عام ٢٠٠٥". وتستند التقديرات إلى مساهمات فرادى القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي. والاتجاهات الاجمالية تتمشى مع الاسقاطات، وإن أظهرت التطورات الفعلية في بعض القطاعات اتجاهات مختلفة.

٣- وأدرجت سلوفاكيا موضوع تخفيف حدة غازات الدفيئة في سياساتها العامة المعنية بالطاقة وكذلك النظر فيه مقترنا بالتدابير الجارية لخفض التلوث عبر الحدود. وتستلزم سياسة الطاقة توفير خدمات الطاقة لا بأدنى سعر ممكن فحسب وإنما أيضاً بأدنى أثر ممكن على البيئة. وتشمل السياسة خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وزيادة حصة الغاز في الاستعمال النهائي للطاقة والوقود، وحفظ الطاقة لخفض استهلاك الوقود الأحفوري، وزيادة حصة الطاقة المتجددة وزيادة القدرة على توليد الطاقة النووية والمائية. ويتوقع من استراتيجية ومبادئ وأولويات السياسية البيئية للحكومة، المعتمدة في عام ١٩٩٣ والمستندة إلى مفهوم التنمية المستدامة، أن توجه تصميم الأهداف الاستراتيجية للآجال الطويل والمتوسط والقصير في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٤- وتعتمد سلوفاكيا على الطاقة المستوردة بنسبة تناهز ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة. وسعياً إلى إلغاء الوحدات النووية القديمة تدريجياً، فإن سلوفاكيا تزيد من قدرتها النووية على توليد الطاقة بما يقابل ذلك من خفض في استخدام الوقود الأحفوري. ويشدد على تدابير تعزيز كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة في الوحدات الصناعية الكبيرة وفي تدفئة البيوت - وهو ما يستأثر بثلاثة أرباع الاستعمال النهائي للطاقة. وهذه التحسينات ممكنة وفعالة من حيث التكلفة نظراً إلى أن نصف استهلاك الطاقة الكهربائية يسجل في ٣٠ وحدة كبيرة. والعائق الرئيسي هو نقص رأس المال. ويجري تدريجياً خفض الإعلانات الحكومية في قطاع الطاقة. وارتفع سعر الطاقة الكهربائية التي استهلكتها الأسر المعيشية في عام ١٩٩١ بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بنسبة الأساس ١٩٨٩. وزاد بالإضافة إلى ذلك متوسط سعر الطاقة الكهربائية التي استهلكتها الأسر المعيشية في عام ١٩٩٦ بنسبة ١٠ في المائة وزاد سعرها للمستخدمين الصناعيين بنسبة ٥ في المائة. إن السعر المطبق على المستخدمين الصناعيين أعلى والأسعار المطبقة على الأسر المعيشية ممولة بإعانات غير مباشرة. وبالمثل، فإن سعر تدفئة البيوت يقل بنسبة ٣٠ في المائة عن سعر

التدفئة للاستخدام الصناعي، وما زالت الدولة تدعم سعر تدفئة البيوت في حدود ٥٠ في المائة تقريباً من التكاليف.

٥- وقدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سلوفاكيا في عام ١٩٩٠ بما قدره ٢٧٨ ٥٨ جيغا غراماً وقدرت عمليات الإزالة بالمصارف بما قدره ٤٥١ ٤ جيغا غراماً. ويشمل البلاغ الوطني تقديرات مجمعة للانبعاثات باستخدام احتمالات الاحترار العالمي، فتسهم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٨٠ في المائة في مجموع الانبعاثات المعبر عنها بمعادل ثاني أكسيد الكربون ويسهم غاز الميثان بنسبة ١٢ في المائة وأكسيد النيتروز بنسبة ٧ في المائة وتسهم أكاسيد النيتروجين غير المباشرة المنبعثة من غازات الدفيئة وأول أكسيد الكربون والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية بنسبة ١ في المائة.

٦- وما زالت الصناعة الثقيلة وكثيفة استخدام الطاقة هامة، بما في ذلك في قطاع الصادرات، على الرغم من أن النمو الأخير المحقق في الناتج المحلي الاجمالي (٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٥) ناجم إلى حد كبير عن قطاع الخدمات والوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليست بالقيمة النسبية مساهمة رئيسية في غازات الدفيئة. واعتمد في عام ١٩٩٥ برنامج وطني لتثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل وخفضها. وما زالت حصة انبعاثات النقل العام عالية وثمة انخفاض في حركة نقل البضائع براً؛ ولا يتوقع أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع النقل في عام ٢٠٠٠ إلى مستوياتها في عام ١٩٩٠ وإن كان يتوقع أن يتزايد عدد سيارات الركاب واستهلاك البنزين. وما زال الانتاج الصناعي وتوليد الطاقة الكهربائية دون مستوى عام ١٩٩٠، كما انخفض الانتاج الزراعي، ويستبعد أن يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠ ما كان عليه في عام ١٩٩٠.

٧- وتغير النظام الاحصائي في البلد عن نظام الموازنات المادية السابق وهو نظام لم يكن يقيس قطاع الخدمات أو يميز بين الاستهلاك النهائي للطاقة وعمليات التحول والتحويل في الطاقة. ويستلزم هذا الأمر تقييماً يجريه خبراء لتفسير بيانات النشاط لعام ١٩٩٠ ويجعل أيضاً المقارنة مع البيانات انطلاقاً من عام ١٩٩٣ حتى اليوم أمراً صعباً.

٨- وقدمت سلوفاكيا اسقاطات عن انبعاثاتها المتصلة بالطاقة من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز في عام ٢٠٠٥. ويقدر مجموع التخفيض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب سيناريو استمرار الأمور على حالها بمقدار ٥ جيغا غرامات في عام ٢٠٠٠ و١٥ جيغا غراماً في عام ٢٠٠٥، وهو ما يعادل على التوالي نحو ٩ في المائة و٢٧ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠. ويقدر أن ينجم نحو ٦٠ في المائة من هذه التخفيضات عن استخدام موارد وقود غير أحفوري، بينما تساهم وفورات الطاقة بنحو ٢٠ في المائة، بما فيها مكاسب الكفاءة المحققة من زيادة استخدام توليفة من التدفئة والطاقة والتحولات عن استعمال الوقود الأحفوري عالي الكربون إلى استعمال الوقود الأحفوري منخفض الكربون (والغاز أساساً). ونظراً إلى عدم التيقن من اتجاهات الاقتصاد المستقبلية، فإن التأكيدات في سياسة الطاقة هي أفضل البارامترات المتاحة الواجب اتباعها.

٩- وأكد لفريق الاستعراض أن مستقبل هيكل النمو الاقتصادي ونمطه وخطاه ما زال غير مؤكد، مما يحول دون توافر مستويات يقين عالية في اسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة. وكان من رأي فريق

الاستعراض أنه من المرجح أن يحقق بحلول عام ٢٠٠٥ الهدف الوطني وهو تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٨٨.

الحاشية

(١) عملاً بالمقرر ٢/م أ-١ لمؤتمر الأطراف، أحيل النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة سلوفاكيا ولم تبد هذه الحكومة أي تعليق إضافي عليه.

- - - - -